فراس خطيب

الحقوقي دان يكير:

في إسرائيل ديمقراطية معطوبة

يمتاز الحقوقي المعروف، المستشار القضائي لـ" جمعية حقوق المواطن " الإسرائيلية، دان يكير، بمعرفة واسعة ودقيقة عن الجهاز القضائي الإسرائيلي المتأثر من الحال السياسية " الحربجية " . هذا الجهاز الذي يسعى جاهدًا ليكون سلطة مستقلة وبعيدة عن المجريات السياسية كثيراً ما يسقط في الإمتحان ويدخل " الإجماع القومي الإسرائيلي " المتجلي في حالة الحرب خصيصًا.

انتظرت الجمعيات والمؤسسات الحقوقية الإسرائيلية في قضاياها، قرارات " محكمة العدل العليا " التي تحولت إلى مزارهم الأول في الأعوام الأخيرة الماضية. ولكن " محكمة العدل العليا اختارت أن تنهج طريقًا مغايرًا لسياسة الدولة. واتجهت في أحيان إلى عدم " تحمل مسؤولية القرارات الصعبة " التي لا تتماشى مع نوايا الجيش والحكومة لتتحول بعض قراراتها إلى جمل تائهة، تحكم بالعدل أحيانًا، وتعترف بالعدل ولا تحكم فيه أحيانًا أخرى، وتتنصل أيضًا في بعض أحيان. لماذا؟ سألنا يكير، فحدثنا في حواره عن أربع مراحل عاصرتها المحاكم الإسرائيلية.

ونحن ندعّي في ظل حقل الحقائق أن " محكمة العدل العليا " تدخل حيّز " الإجماع القومي في حال الحرب " ، ولكن، هل تدخل منظمات " حقوق الإنسان " الإسرائيلية، منها جمعية حقوق المواطن، حيّز " الإجماع القومي في حال الحرب " ؟

يكير، ينكر جملة وتفصيلاً هذا الادعاء مستعيدًا أيامًا مضت من تجربته القضائية التي تمتد منذ ١٩٨٢: " غالبية قضايانا ترتكز على انتهاك حقوق الإنسان في حالة الحرب " .

مرّت جمعية " حقوق المواطن " في مراحل سياسية وتنظيمية كثيرة. ومحدثي، المحامي المخضرم، دان يكير لا ينكر الانقسامات التي عانت منها " جمعية حقوق المواطن " حول الشأن السياسي.

لا ينكر صحيح، لكنّه يضعها في سياق الخلافات الطبيعية مثلها

مثل أية منظمة أخرى: "خلاف تقني ليس أيديولوجيا". ولكن الخلاف في الحقيقة حول معالجة الموضوعات والانقسام حول فحوى رسائل وصلت رئيس الوزراء الاسرائيلي، أريئيل شارون، في أيام "السور الواقي". انقسام آخر: العاملون العرب من ناحية ورئيسة مجلس الإدارة المستقيلة من ناحية أخرى. لكن يكير يعيد: "هذه الانقسامات لم تثننا عن مواقفنا".

"حقوق الإنسان" هو تعبير فضفاض لا يمكن حصره في جملة أو مقابلة، ولكن يمكن القول إن حقوق الإنسان ليس بالضرورة عملا يروق لنا نحن الفلسطينيين أصحاب القضية. صحيح أنّ الغالبية العظمى من الملفات الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة والتي تناولتها "حقوق المواطن" إلا انّها دافعت –وبنفس الحرقة– عن حقوق لليمينيين المتطرفين وللإرهابيين منهم ولمن انتهكوا حقوق الانسان أيضًا. لدان يكير ما يقوله.

الحوار مع دان يكير ممتع وهادئ وصافٍ مرتكز على حقائق لا يمكن انكارها. هذا الإنسان الذي لم يقبل في قسم المسرح يجد نفسه مستشارًا قضائيًا لاحدى أكبر منظمات حقوق المواطن في إسرائيل. ويقول مراقبون: دان يكير هو جمعية حقوق المواطن وجمعية حقوق المواطن هي دان يكير.

*** لو قبلت لتعلم المسرح، هل كنت سالتقي بممثل كبير كما ألتقي اليوم بمحامٍ كبير؟**

– أعتقد بأني الرابح من مسألة عدم قبولي لتعلم المسرح نهايةً. أنا احب المسرح كثيرًا إلى درجة كبيرة ولكني اعتقد باني محامٍ أفضل من كوني ممثلاً على المسرح. ولقد أحسنوا لي حين رفضوني من المسرح. لأن موهبتي تلائم شخصية المحامي أكثر من الممثل والفنان. ما أفعله اليوم يزودني بالاكتفاء.

*** عادة يواجه الممثلون والفنانون فترات احباط في حيواتهم، هل يسري هذا على انسان يعمل في حقوق الإنسان أيضًا؟**

– طبعًا، بالأخص في حياة محام يعمل في "حقوق الانسان". ولكن في النهاية ومع كل ما ذكرته أنا مكتف بما افعله وسعيد ايضًا. أنا اعالج موضوعات اؤمن بها. مع الأخذ بعين الاعتبار أني لا استطيع ولا جمعية "حقوق المواطن" تستطيع أن تقلب الدنيا وتنظم الدولة حسبما نراه مناسبًا. ولكن توجد انجازات حققناها في العشرين عامًا الماضية ساعدت في صياغة معنى آخر لحقوق

دان يكير

الإنسان في إسرائيل.

*** والتصقت بكم صفة "اليسارية" نتيجة توجهاتكم؟**

– نحن جسم لا نتبع لحزب أو فئة. وما ذكرته صحيح، ولكن اليسارية التصقت بنا من دون مصداقية. نحن غير تابعين لليسار ولا لليمين. نحن جسم غير سياسي ولا حزبي.

*** لكنكم تعملون في موضوعات سياسية؟**

– أنت محق، لكن السياسة تعبير فضفاض. نحن نحاول التأثير على ما يجري في قرارات الحكومة ولسنا متضامنين مع حزب أو فئة معينة. نحن لا نعالج موضوعات "يسارية" فقط. نحن نساعد الجميع وفي كل مكان تنتهك فيه حقوق الإنسان. وللأسف التصقت بنا هذه الصبغة.

على ما يبدو فإن معالجتنا لقضايا متعلقة بحقوق الانسان في المناطق المحتلة ظهر وكأنه عمل يساري إلى حد ما. كذلك مطالبتنا بالمساواة للمواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل احتسبوها عملاً يساريًا. ومن هناك جاءت الصبغة اليسارية.

*** ربما لأن اليسار كفكرة، يدافع عن "حقوق الانسان" أكثر من اليمين؟**

– ما تقوله صحيح وتوجد حساسية لحقوق الانسان لدى اليسار أكثر من اليمين لذا نحن نحظى بتأييد اليسار. وهذا يجب أن يعيب اليمين الإسرائيلي.

*** وأنتم بدوركم كجمعية لحقوق المواطن أردتم أن تكونوا متزنين وذهبتم لاقصى اليمين لتدافعوا عن حق المستوطنين بالتعبير عن رأيهم اثناء خطة "فك الإرتباط"؟**

– هذه ليست معاييرنا، نحن ندافع عن حق الإنسان بالتعبير عن ذاته. وهذا ما فعلناه في سنوات سابقة. مثلاً نحن عالجنا قضايا الاعتقال الإداري ضد الفلسطينيين والإسرائيليين ايضًا. نحن عارضنا ايضًا الاعتقال الإداري بحق أعضاء حركة "كاخ" اليمينية.

*** الاحتلال هو انتهاك مستمر لحقوق الإنسان، وأنتم اعترفتم بهذه الحقيقة قبل عامين فقط علمًا بأن الاحتلال ينتهك حقوق الإنسان منذ عام ١٩٦٧ وأنتم تأسستم في العام ١٩٧٢؟ لماذا هذا الانتظار حتى اجتمعتم قبل عامين (وبعد انقسامات شديدة) وقررتم متأخرًا جدًا أن الاحتلال انتهاك مستمر لحقوق الانسان؟**

– نحن نعالج مواضيع انتهاك حقوق الإنسان منذ عشرات السنوات وخاصة الانتهاكات في المناطق المحتلة وهذا هو موضوعنا المركزي. نحن السابقون في هذا الموضوع وتمتد خدماتنا إلى ما قبل الانتفاضة الثانية. نحن نعتبر أنّ حدّة الانتهاكات موجودة في المناطق المحتلة وجزء كبير من عملنا يدور حول هذه النقطة. كان ثمة نقاش أيديولوجي تقني أيضًا حول النقطة التي ذكرتها، ولكّن عملنا لم يتأثر خاصة في تناولنا لقضايا حقوق الانسان في المناطق المحتلة.

*** ما هذا "النقاش الأيديولوجي" الذي يستغرق ٣٠ عامًا؟**

– لم يكن هناك نقاش. بالعكس، أنا ذكرت أنّ في غالبية السنوات لم يكن نقاش حول معالجتنا لقضية انتهاك حقوق الانسان في المناطق المحتلة. ونحن نعتبر ولا زلنا نعتبر أنّ الجيش الإسرائيلي يقوم بانتهاكات جديّة لحقوق الانسان في الضفة الغربية وقطاع غزة وجعل الحياة هناك غير ممكنة على تلك الرقعة نتيجة الاغلاقات والحواجز وحظر التجول والعقوبات ومنع حرية التنقل للاطباء والمرضى. نحن قدمّنا الالتماسات ضد الجيش الاسرائيلي ونعالج القضايا المتعلقة بـ" جدار الفصل" . كان نقاش لكن عملنا لم يتأثر.

*** حتى الآن لم أفهم نقطة وهي أنكم على مدار السنوات المذكورة اعتبرتم ما نتج عن الاحتلال انتهاكًا لحقوق الإنسان ولم تعتبروا الاحتلال انتهاكًا إلا قبل عامين؟ ما الحكمة في اعتباركم؟**

– أعتقد بأن النقاش كان زائدًا، ولكن الموضوع الأساسي هو التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن الاحتلال. من دافع عملي الطويل في الجمعية لا أرى مهمًا أن تعلن الجمعية عن أن الاحتلال يسبب انتهاكًا لحقوق الانسان لأن ما نقوم به يؤكد هذا ولا حاجة لأن نعلن. بالنسبة لي الأمور متماثلة جدًا. اعود وأكرّر أن لا مكان لنقاش من هذا القبيل أبدًا. من الواضح أن الاحتلال لا يمكن ان يوفر حقوق الإنسان.

*** هل تعتبرون الاغتيالات السياسية في الضفة الغربية والقطاع انتهاكًا لحقوق الإنسان؟**

– كان لنا موقف واضح وبعثت برسالة إحتجاجية لرئيس الحكومة الاسرائيلية، إيهود باراك، في حينه. قلت فيها إن الاغتيالات غير أخلاقية وغير قانونية. هذه سياسة واضحة تنتهك حقوق الانسان ومرفوضة جملةً وتفصيلاً.

محكمة العدل العليا بين العدل والإجماع السياسي !

*** أنا أدعّي أن المحكمة العليا الإسرائيلية تدخل ضمن "الإجماع القومي" الإسرائيلي اثناء الحرب (خاصة الانتفاضة الثانية). "محكمة العدل العليا" لم تتخذ موقفًا واضحًا من اغتيال القياديين الفلسطينيين. لم تتخذ موقفًا في قانون المواطنة، ولا من جدار الفصل العنصري. حتى أن رئيس المحكمة العليا، المعروف والمحترم دوليًا، أهرون باراك، لم يعترف حتى بإدانة "محكمة هاج" الدولية للجدار. كيف تفسر هذه المواقف التي اعتبرها برأيي داخلة ضمن "الإجماع القومي الاسرائيلي" في حال حرب؟**

– تناول القضايا في "محكمة العدل العليا" فيما يتعلق في المناطق المحتلة هو تناول معقد ومركّب إلى حد كبير. ومن الممكن تقسيم عمل المحكمة العليا في اسرائيل إلى أربع مراحل أساسية منذ بداية الاحتلال في العام ١٩٦٧.

لم تتدخل محكمة العدل العليا منذ السبعينيات حتى بداية التسعينيات في موضوعات المناطق المحتلة. وعندما كان الحديث يجري عن "الأمن" كانت "محكمة العدل العليا" تتخذ خطًا يتلاءم نوعًا ما مع ادّعاءات الجيش الإسرائيلي. كانت المحكمة تساند الجيش الإسرائيلي في تلك الفترة بشكل واضح.

قضية "محكمة العدل العليا" هي قضية شائكة فيها ما يكفي من المشاكل والتعقيدات ولكنها مع هذا اتخذت قرارات مهمة جدًا منها منع استعمال الفلسطينيين كدروع بشرية بعد التماس قدمه مركز "عدالة" مع "جمعية حقوق المواطن" ومنظمات حقوقية اخرى. كذلك التماساتنا ضد مقاطع من مسار "جدار الفصل"، لكن للإسف رفضت المحكمة ادعاءتنا بما يتعلق بقرار المحكمة الدولية في "هاغ". كان من المهم أن تتخذ المحكمة العليا موقفًا ضد بناء الجدار كلّه.

بدأت المرحلة الثانية مع اتفاقية "أوسلو" التي رافقتها أجراس السلام والتغيير في الحال السياسية والاجتماعية. وبدأ تدخل أوسع من قبل "محكمة العدل" في إسرائيل في موضوعات المناطق المحتلة. يتمثل التدخل أولا بتوجه آخر اختلف عن الماضين، واصدرت أحكامًا شجاعة. أذكر منها حكم "منع التعذيب" أثناء التحقيق في "الشاباك" الذي اتخذه أهرون باراك. كان هناك حكم آخر يتعلق بالرهائن اللبنانيين المحتجزين على يد اسرائيل في معتقل إداري لسنوات من دون محاكمة وتم تحريرهم بعد قرار "محكمة العدل العليا".

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت مع الانتفاضة الثانية وعادت المحكمة إلى اتخاذ خط يتلاءم مع سياسة الجيش. بما معناه، عادت إلى مراحل سابقة. وهذه حقيقة، لأن غالبية الالتماسات التي كانت في فترة "السور الواقي" على سبيل المثال، تم رفضها.

المرحلة الرابعة بدأت في السنوات القليلة الماضية وهناك توجه مغاير لما كان في سنوات بداية الانتفاضة. وعادت المحكمة إلى سياسة تنتقد ممارسات الجيش الإسرائيلي.

قضية "محكمة العدل العليا" هي قضية شائكة فيها ما يكفي من المشاكل والتعقيدات ولكنها مع هذا اتخذت قرارات مهمة جدًا منها منع استعمال الفلسطينيين كدروع بشرية بعد التماس قدمه مركز "عدالة" مع "جمعية حقوق المواطن" ومنظمات حقوقية اخرى. كذلك التماساتنا ضد مقاطع من مسار "جدار الفصل"، لكن للإسف رفضت المحكمة ادعاءتنا بما يتعلق بقرار المحكمة الدولية في "هاغ". كان من المهم أن تتخذ المحكمة العليا موقفًا ضد بناء الجدار كلّه.

إلى جانب هذا أصدرت "محكمة العدل العليا" الكثير من القرارات ذات المعنى مثل منع الجيش اثناء "حملة السور الواقي" من اعتقال جماعي للفلسطينيين من دون تحقيق وقضاء ومنعت المحكمة بنودًا من هذه الممارسات وجاء في حكمها أن تلك الممارسات تتناقض مع حقوق الإنسان. كذلك في فترة اجتياح رفح، فقد قدمّنا الالتماس في وقت تواجد الجيش في رفح. واجتمعت المحكمة خلال الحملة وفحصت مدى اهتمام الجيش الاسرئيلي بضرورة تلقي المرضى الفلسطينيين للعلاج وما شابه. ولكّن بالمقابل، توجد قرارات لا زلنا ننتظر ان تصدر المحكمة قراراً بشأنها.

*** أين يرى دان يكير قراراً ملّحًا كان على "محكمة العدل العليا" اتخاذه وتخاذلت أو تأخرت أو تعاملت معه انطلاقاً من نزعة إسرائيلية تلائم "ادعاءات الامن"؟**

– لا شك بأنّ قانون المواطنة (قانون يمنع لم شمل الفلسطينيين ف.خ) هو خير دليل على ما ذكرت. لأن القضية لا زالت تجول في أروقة "محكمة العدل العليا" وتؤجل في كل مرة.

لم تتخذ "محكمة العدل العليا" قرارًا واضحًا في هذا الشأن، رغم أنّ "قانون المواطنة" هو قانون عنصري إلى حد كبير ومن الصعب ايجاد مثال فظ على العنصرية في إسرائيل مثل هذا القانون. ويجري الحديث عن عنصرية ضد إنسان كونه ينتمي الى فئة معينة إذ تمنعه السلطات من حياة عائلية صحيّة يختارها هو. ويجري الحديث هنا عن قضية كبيرة لأنه في حال اصدار حكم يتنافى مع هذا يعني الغاء قانون سنّه الكنيست. ولكن أقول في النهاية إنّ على "محكمة العدل العليا" أن تقول كلمتها.

*** أين ترى قراراً في "محكمة العدل العليا" كان علامة فارقة ولم تتخذ فيه خطًا يتلاءم مع الجيش والحكومة؟**

– أنا أرى الحكم الصادر الذي منع تعذيب الفلسطينيين اثناء تحقيق "الشاباك". لقد قدمنّا التماسًا إلى "محكمة العدل العليا" بعد موت عبد الصمد حريزات في نيسان ٩٥ نتيجة التعذيب إثناء تحقيق الشاباك معه. ونحن كنا قد قدمّنا التماسات إلى المحكمة في هذا الشأن ولكن هذا الحدث كان بمثابة القمة وقدمنّا التماسًا إلى

المحكمة العليا لمنع استعمال القوة في غرف الشاباك. لقد نام هذا الالتماس في أروقة المحكمة العليا سنوات وفي النهاية تم البت فيه مع عدد من الالتماسات التي قدمّت من منظمات اخرى. كانت الجلسات صعبة وكان من الصعب على القضاة اصدار حكم في هذا الشأن. ولكن اتخذ القرار وتم انهاء هذه القضية بالفعل ومنع التعذيب اثناء التحقيق منعًا قاطعًا من دون ان تكون اعذار تبرر التعذيب واهانة الشخص اثناء التحقيق.

*** دعنا نعود قليلا الى عام ١٩٩٢ (المرحلة الأولى حسب تقسيمك) حين قرّر رابين طرد نشيطين من "حماس"؟ ما رأيك بموقف المحكمة في حينه ضمن أجواء "السلام" وما قبل أوسلو؟**

– قدمنّا التماسًا باسم جمعية حقوق المواطن. حضرت الجلسة في حينه، ولم أكن المحامي، ولكني حضرت وتابعت الجلسات. المحكمة لم تمنع الطرد نهائيةً وهذا يعبر كما تحدثنا سابقًا عن الإشكالية في عمل "محكمة العدل العليا".

*** دعنا ندخل في تفاصيل القضية وتفاصيل الإشكالية؟**

– وصلتنا معلومات تقول إن الحكومة الإسرائيلية طردت بشكل جماعي نشطاء من حركة "حماس" وتوجه الكثير من أهالي المطرودين إلى محامين ميدانيين. كان أهرون باراك (رئيس محكمة العدل العليا اليوم) هو القاضي المناوب وتلقى الالتماسات وأصدر أمرًا إحترازيًا يوقف الطرد حتى اتخاذ قرار في هذا الشأن. وقرّرت "جمعية حقوق المواطن" أن تقدم التماسًا إلى العليا لوقف الطرد الجماعي نهائيًا.

عيّن باراك جلسة مستعجلة صبيحة اليوم التالي. خلدنا للنوم، وتلقينا مكالمة هاتفية في الثالثة صباحًا تقول إن الجلسة في الساعة الخامسة صباحًا.

ضمّت الجلسة القضاة باراك وشيمغار (رئيس المحكمة العليا في حينه) وأيالون. وأذكر يومها أنّ ايهود باراك، قائد أركان الجيش الإسرائيلي، في حينه، أتى للإدلاء بشهادته أمام "محكمة العدل العليا" وتحدث عن "مدى أهمية الطرد وخطورة بقاء نشطاء حماس في المناطق المحتلة".

تحدث أيهود باراك عن أن منع هذا الطرد سيشكّل خطرًا على أمن دولة إسرائيل. وقرّرت المحكمة إلغاء الأمر الاحترازي الذي أوقف

الطرد واتخذت قرارًا يؤيد طرد نشطاء "حماس" باغلبية خمسة قضاة مقابل اثنين (باراك وأور).

نحن في جمعية حقوق المواطن قلنا إن من حق كل من طرد أن يدافع عن حقه وأن يستأنف على هذا القرار إلا أن "محكمة العدل العليا" ردّت بأنّ الاستئناف على القرار ممكن أن يكون اثناء تواجد نشطاء "حماس" في لبنان (المكان الذي طردوا إليه). وفسّرت المحكمة قضية الاستئناف بأنّه من الممكن أن يبعث الجيش الاسرائيلي لجان استئناف تزاول عملها في لبنان وتقرّر في هذا الشأن. ورفض الالتماس.

*** كيف تحلل القرار في حينه ودوافعه؟**

– هذا مثال على التقييدات التي شعرت "محكمة العدل العليا" بأنها مفروضة عليها، خاصة وأنه في أفق تلك الفترة كانت تدور العمليات الانتحارية. كذلك تعرض الأمر الاحترازي الذي أصدره القاضي باراك لوقف الطرد الى حين البت في القضية انتقادات واسعة اتهمت "محكمة العدل العليا" من خلالها بأنها "تشجع على الإرهاب" وما شابه.

لقد شعرت المحكمة بأنها غير قادرة على اتخاذ موقف يحمي "حقوق الانسان" واتخذت قراراً يتناقض مع حقوق الانسان علمًا بأن طرد نشطاء "حماس" يتناقض مع هذه القضايا كليًا.

*** نهاية نلخص؟ هل تدخل المحكمة العليا ضمن "الإجماع القومي الإسرائيلي" في حالة الحرب؟**

أنظر، "محكمة العدل العليا" هي مؤسسة من مؤسسات السلطة الاسرائيلية وجزء من مؤسسات الحكم في النهاية. ولا يمكن أن نتوقع من المحكمة ان تخلق انقلابات ولكنّ الحد الادنى من التوقع هو حفاظها على "حقوق الإنسان". هذه هي وظيفة "محكمة العدل العليا". برأيي فإن على المحكمة العليا أن تظهر نشاطًا أكبر وأكثر حزمًا في هذه الشؤون.

– أنظر، "محكمة العدل العليا" هي مؤسسة من مؤسسات السلطة الاسرائيلية وجزء من مؤسسات الحكم في النهاية. ولا يمكن أن نتوقع من المحكمة ان تخلق انقلابات ولكنّ الحد الادنى من التوقع هو حفاظها على "حقوق الإنسان". هذه هي وظيفة "محكمة العدل العليا". برأيي فإن على المحكمة العليا أن تظهر نشاطًا أكبر وأكثر حزمًا في هذه الشؤون.

المنظمات الحقوقية والاجماع القومي

*** هل تدخل "منظمة حقوق المواطن أيضًا في الاجماع الاسرائيلي في فترة الحرب؟**

– على العكس تمامًا. غالبية عملنا تركز في فترة الحرب. وهذا ما كان اثناء حملة "السور الواقي". كان مهمًا ان نؤثر بشكل أكبر ونزيد من نشاطنا أكثر من أجل تقليص الانتهاكات لحقوق الإنسان.

*** إذن سأعطيك مثالاً آخر وأنا أقتبس من تقرير أعدته صحيفة "هآرتس" في العام ٢٠٠٣. جاء في التقرير ما يلي: "في الوقت الذي تعرضت فيه جمعية حقوق المواطن لهجوم (من اليمين) نتيجة مواقفها اليسارية المتزمتة. وجدت كارمي (رئيسة مجلس الإدارة للجمعية) نفسها تواجه هجومًا من الاتجاه المعاكس (من اليسار). ففي رسالة بعثت بها الى رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير الأمن، بعد يومين من عملية فندق "بارك" في نتانيا وفي اليوم الذي دخلت فيه قوات الجيش الإسرائيلي إلى المناطق، أثارت الرسالة غضب العمال العرب داخل "جمعية حقوق المواطن".**

وجاء في رسالة كارمي الى رئيس الوزراء ما يلي: "نحن شركاء في الألم نتيجة العمليات الدموية الحاصلة في إسرائيل والمناطق". وأضافت كارمي: "هذا من حق إسرائيل وواجبها من أجل الحفاظ على مواطنيها"... ما رأيك في مثل هذه الرسالة التي تتناقض مع توجهاتكم لا بل تخترقها؟

– أولاً أنت تخرج الرسالة من السياق لأن الرسالة كانت بمثابة احتجاج على "انتهاك حقوق الانسان في المناطق المحتلة". بعثت هذه الرسالة إلى رئيس الحكومة وهدفها هو مطالبة رئيس الوزراء الاسرائيلي بالحفاظ على حقوق الإنسان خلال الحرب واثناء الحملات العسكرية الواسعة. كانت تلك الجملة عبارة عن مفتاح لشرح القصد من رسالتنا.

*** لنترك المقدمة، سأعطيك مثالاً آخر من تقرير نشر ايضًا في "هآرتس" في تلك الفترة. وتحدثت من خلاله المحامية العربية، منال حزان، التي عملت في فترة حملة «السور الواقي". جاء على لسان حزّان ما يلي: "كنت في حينها المحامية الوحيدة في قسم المناطق المحتلة، وكان عامل واحد الى جانبي وهو الياس صبّاغ. الجميع كانوا في عطلة العيد ونحن قطعنا عطلة عيد الفصح وجئنا للعمل. توجه لنا الكثيرون بتوجهات صعبة. وصلتنا رسائل ومكالمات من المستشفى في جنين تحدثت عن قصف إسرائيلي للمستشفى. واطباء من رام الله قالوا إنّ الجنود اجتاحوا المستشفى واحتجزوا طاقم الأطباء هناك. كنا نعمل وحدنا وجاء عامل من بين الحين والآخر يساعدنا ولم يجبرهم أحد على مساعدتنا. من أراد جاء ومن لم يرد لم يأت".**

وتنهي حزّان: في الوقت الذي عملت فيه منظمات حقوق الإنسان على مدار الساعة لم يكن في "جمعية حقوق المواطن" برنامج للعمل. وانا أرى في هذا خللاً صعباً". كيف ترد على محامٍ من قلب جهازكم؟

– مع بداية "السور الواقي" جهزّنا انفسنا لعلاج هذه

الاشكاليات الصعبة في المناطق. عملنا مع منظمات أخرى لحقوق الانسان. كان هناك ائتلاف بين جميع منظمات حقوق الإنسان: "عدالة" و"بتسيلم" و"حقوق الفرد".

لقد تجندنا وقدمنّا الكثير من الالتماسات للمحكمة العليا وقدمنا التماسًا ضد القصف على المدنيين في مخيم اللاجئين في جنين. كان هناك ثلاثة قضاة لم يفهموا ماذا نريد من التماس كهذا ولم يعرفوا ماذا سيفعلون. كانت فترة صعبة انتهك فيها الكثير من حقوق الانسان. ونحن في جمعية "حقوق المواطن" عملنا على مدار الساعة.

*** وما الذي يجعل محامية من قلب جمعيتكم تتهمكم بهذا إذا عملتم على مدار الساعة كما تدعي أنت؟**

– لن اناقش ما شعرته المحامية في هذا الموضوع. لكن استطيع قول الحقيقة في تلك الفترة وهي إننّا قمنا بعملنا كما يجب وتجندنا لهذا الموضوع خلال تلك الفترة. نشرنا إعلانًا في صحيفة "هآرتس" ضد الحملة العسكرية في جنين. كان عنوانها "حملة لتصفية حقوق الانسان". وقد وهاجمنا المستشار القضائي للحكومة في حينه الياكيم روبنشطاين على حملتنا هذه، وقال إن أمله قد خاب كوننا نتهم الجيش الإسرائيلي بهذه الاتهامات.

*** ولكن كان هناك نقاش أيديولوجي داخل الجمعية حول هذه القضية؟**

– لا اسميه ايديولوجيا. كان نقاشاً شخصياً وتفوهات من قبل عدة اطراف داخلة في الحلقة من دون حساسية تجاه احترام البعض لآراء الآخرين. وهذا سبّب مأزقًا تنظيميًا أثّر على العاملين. وبعدما استقالت نعما كارمي (رئيسة ادارة جمعية حقوق المواطنين التي استقالت في فترة الانقسام) بادرنا إلى التوفيق بين العاملين داخل التنظيم. بين العاملين العرب واليهود وبين اليساريين وبين أنفسهم وبين الادارة والعاملين وخرجنا أكثر قوة وحزمًا.

القضية لم تؤثر على عملنا رغم النقاش. ولم تؤثر على محاربتنا من أجل الحفاظ على "حقوق الانسان" في المناطق المحتلة.

المكانة القانونية للفلسطينيين في الداخل

* كيف يعرّف دان يكير الصهيونية؟

– الصهيونية هي حركة "وطنية" كان هدفها إقامة دولة للشعب اليهودي.

*** لو كنت فلسطينيًا يعيش داخل اسرائيل، هل كان سيؤثر بك سلبًا تعريفٌ كهذا؟**

– بالطبع.

***أين ترى الصعوبات؟**

– توجد صعوبات عديدة عند الفلسطينيين في الداخل مثل التضامن مع إسرائيل ورموزها مثل "نجمة داوود" والشعارات اليهودية الأخرى و"النشيد الوطني" الإسرائيلي. هذه قضية معقدة ومركبّة يصعب على الفلسطينيين في الداخل التعامل معها بشكل طبيعي والأمر الذي يخلق ثقبًا كبيرًا. إسرائيل برأيي تتجه نحو رسم شعارات قومية يهودية بدلاً من العمل على تثبيت شعارات مدنية وعالمية تمثل كل مواطني الدولة بمن فيهم الفلسطينيون في الداخل.

*** إذن أنت تفهم المعارضين لهذا التوجه؟**

– نعم بالطبع أنا أفهم. ولكن في اسرائيل هذه المعارضة تلاقي إشكالية قضائية لأن قانون أساس الكنيست يقول إن إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية.

***هل تعتبر إسرائيل ديمقراطية؟**

– من ناحية اسرائيل تريد ان تكون ديمقراطية ولكن نظرًا للجوانب الخطيرة التي ذكرتها فإن طبيعة دولة إسرائيل هي ديمقراطية معطوبة.

*** أنت مثّلت عائلة قعدان من باقة الغربية. و "ملف قعدان" يختزل صعوبة "المكانة القانونية" للفلسطينيين في الداخل. حدثنا عن هذا الملف؟**

– عادل وايمان قعدان من قرية باقة الغربية أرادا شراء قطعة أرض في "كتسير" اليهودية بجانب باقة الغربية. يشعر الاثنان (عادل وايمان قعدان) بالانتماء إلى باقة الغربية ولكن عندما زرتهما هناك فهمت لماذا يريد الاثنان الانتقال إلى "كتسير". باقة الغربية تفتقر لأقل الخدمات: لا يوجد في باقة الغربية مركز جماهيري ولا مكتبة عامةً ولا أماكن ترفيه وتعاني المدارس من

قلة الخدمات وكل ما أرادته عائلة قعدان هو العيش بكرامة وحياة ذات جودة.

وقرّرت عائلة قعدان أن تشتري قطعة أرض في "كتسير" (بلدة يهودية تقع الى جانب باقة الغربية). العائلة أرادت أن تشتري الارض لتبني بيتًا وتبين من الاستمارات التي كان على العائلة أن تملأها أنه من غير المسموح للعرب تقديم الطلبات لقطعة أرض لأن منطقة "كتسير" مبنية على أراض تابعة لـ "الوكالة اليهودية". ومنع عادل قعدان من شراء الارض هناك.

توجه عادل قعدان إلى "جمعية حقوق المواطن" ونحن طالبنا بوقف سياسة بيع الاراضي لليهود فقط. قدمنا الالتماس في تشرين الأول ١٩٩٥. وكانت تلك القضية علامة على الصعوبات التي تواجهها المحكمة العليا لمعالجة مثل هذه القضايا لأن الموضوع حسّاس ومتعلق بـ «هوية الدولة" وامتنعت المحكمة عن إصدار حكم في هذا الشأن. .

بعدما قدّمت كل الأوراق دعا رئيس المحكمة العليا، أهرون باراك، الاطراف، وقال لنا إن هذا الملف هو الأكثر تعقيدا الذي صادفه منذ أن بدأ مهنته القانونية. وقال باراك في حينه يجب توفير مسكن لعائلة "قعدان" يتلاءم مع حاجياتهم وهذا من حقهم. ودعا باراك الأطراف إلى حل القضية من دون إصدار حكم في هذا الشأن. ولكن في النهاية أو في السطر الأخير لم تمنح المحكمة حكمًا يمنح الحق لعائلة قعدان بنيل قطعة أرض في "كتسير" إنما طالبت "دائرة اراضي اسرائيل" بإعادة النظر لمنح العائلة قطعة أرض. وبعد خمس سنوات حاولنا ان نحقق الحكم وأن نوفر لعائلة قعدان ما تريده وقررنا قبل عامين ان نقدّم التماسًا آخر باسم عائلة قعدان. وفي هذه الايام فقط وقعت عائلة "قعدان" على عقد مع "دائرة اراضي اسرائيل" وحتى الآن لم تعد دائرة اراضي اسرائيل العقد للعائلة واليوم قطعت العائلة عشر سنوات على هذه القضية.

***صدرت احكام كثيرة بحق الفلسطينيين في الداخل تتهمهم بالكثير من التهم الضبابية مثل مساعدة العدو اثناء الحرب ولقاء عميل أجنبي وما شابه. والاحكام ضدهم تأتي صارمة جدًا لم يشهدها الفلسطينيون منذ فترة طويلة؟**

– صحيح، هذا يعبّر عن فترة صعبة فيما يتعلق في المجال القضائي الجنائي. من ناحية ثانية، أقول إن "أحداث أكتوبر" جعلت من المحكمة العليا أكثر "حساسية" لمثل هذه القضايا. رغم أن تقرير لجنة "أور" (اللجنة الرسمية التي حققّت في أحداث أكتوبر) كان من أهم التقارير التي جسدّت من ناحية رسمية التمييز العنصري ضد الفلسطينيين في الداخل .

يوجد شعور صادق عند الفلسطينيين في الداخل بالملاحقة. توجد ملاحقة غير مبررة ضد أعضاء كنيست عرب نتيجة تصريحات أو وممارسات قاموا بها اثناء تأدية وظيفتهم السياسية. نحن الآن نعالج أيضًا قضايا ملاحقة "شاباك" (جهاز الأمن العام) لصحافيين عرب تم التحقيق معهم وتحذيرهم من التعامل مع محررين من العالم العربي.

***وكيف ترى تقرير "ماحاش" (دائرة التحقيق مع الشرطيين) الذي برّأ الشرطيين من قتل ١٣ شابًا قتلوا برصاص الشرطة.**

– هذا ملّف خطير، توجهنا نحن و "عدالة" (المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل) إلى المستشار القضائي للحكومة ونيابة الدولة العامة وأوضحنا الخلل الناجم عن تقرير "ماحاش" والعنصرية الطالعة من هذا الملف. بحيث تم التعامل بشكل مختلف مع شهادات الشرطيين من ناحية وشهادات المواطنين الفلسطينيين.

"جدار الفصل العنصري"

***الجدار هو انتهاك لحقوق الانسان لكنه قائم وبتأييد دولي لا بأس به. لماذا لا تثير منظمات حقوق الانسان قضية كبرى في شأن الجدار. لماذا تكتفون بإلتماس على مقطع هنا وآخر هناك والجدار والفكرة اصبحت واقعاً؟**

– قدم التماس من منظمة الدفاع عن حقوق الفرد ضد بناء الجدار وحتى الآن لا زال هذا الالتماس عالقا في المحكمة. هذا ما يميز المحكمة في قضايا عالقة مثل هذه.لا شك بأننا نعارض الجدار في كل مساراته. وهو يتناقض مع القانون الدولي ومع "حقوق الانسان" الفلسطيني. التخبط كامن في هل سنأتي بالتماسات ضد الجدار القائم الان؟ بعد ما توجه الكثير لنا من الجمهور شعرنا أنه من واجبنا الدفاع عن هؤلاء الناس

للحيلولة دون انتهاك حقوق الانسان الذي تسببه إسرائيل لهم. في الادعاءات التي أتينا بها إلى المحكمة نشرنا كل موقفنا من موضوع الجدار. طلبنا دائمًا تبني موقف المحكمة الدولية في هاج التي ترفض إقامة الجدار جملةً وتفصيلاً. وللأسف لم ننجح. هذه وظيفتنا اليوم. نحن في معركة مستمرة ضد الجدار.

***الدولة الاسرائيلية تنفق المليارات على الاحتلال وهناك دراسات تتحدث عن أن ٦٠ مليار دولار أنفقت في الاحتلال فقط. هذا جاء على حساب انتهاك حقوق الانسان؟**

– الوضع الاجتماعي والاقتصادي في إسرائيل ضرب حقوق الانسان في اسرائيل في الصميم. القضايا الاجتماعية والاقتصادية في اسرائيل ليست متأثرة فقط من الاحتلال انما من الحكومة التي بنيت على الخصخصة وقلة المستحقات للمتقاعدين وتقليص مستحقات الأطفال. نحن ضد هذه السياسة ونحن نقف ضد هذه السياسة دائمًا.

***وكيف تؤثر الخارطة السياسية على حقوق الإنسان؟**

– توجد فروقات في السياسة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. في هذه الموضوعات خاصة في الحكومة الاخيرة فإن السياسة التي قادتها وزارة المالية سببت انتهاكات لحقوق الانسان وفجوات اجتماعية واقتصادية كبيرة داخل اسرائيل ضربت الطبقات الفقيرة. نحن قدمنا التماسات تتعلق بالحقوق المجتمعية لكل واحد من هذه القضايا. حتى الآن لم تتخذ "محكمة العدل العليا" قرارات في هذا الشأن لأن "محكمة العدل العليا" تخاف من التدخل في الموضوعات المالية.

يتحدثون وبمصداقية عن الانقلاب داخل حزب العمل ونيل عمير بيرتس رئاسة الحزب. وهو سياسي لا تحيطه الجنرالات وهذا تطور ملموس ومهم للمجتمع الإسرائيلي. فما عهدناه حتى اليوم هو أن القيادة كلها جنرالات ويتعاملون مع الاحتلال من جوانب عسكرية وليس من دافع حقوق الانسان. برأيي أن انتخاب عمير بيرتس يعني شهادة وعي للمجتمع.

***هل أنت متفائل من مستقبل إسرائيل؟**

– طبعًا، وهذا ما يثبتني في عمل كله احباطات. ومن دون تفاؤل من الصعب العيش. أنا متفائل. وهذا لا يعني أن التفاؤل سيتحقق عما قريب ولكن انا بطبيعتي متفائل.

*** اي صورة تريد أن ترى في إسرائيل؟ ملفات اقل؟**

– لن تتوصل "جمعية حقوق المواطن" الى وضع تكون فيه بدون عمل وتغلق أبوابها ولكن اتمنى ان ننقل عاملين من الاقسام التي تعالج الاحتلال الى اسرئيل لمعالجة القضايا الاجتماعية للطبقات الفقيرة. وان يكون الاحتلال من ورائنا. أريد ان ارى دولة من أجل سكانها وليست متأثرة من الجيش في الكنيست والحكومة والشركات الحكومية.

عن جمعية "حقوق المواطن"

تأسست جمعية "حقوق المواطن" في إسرائيل عام ١٩٧٢ كمؤسسة مستقلة هدفها "حماية حقوق الانسان والمواطن" في اسرائيل وفي المناطق المحتلة. وتُعنى الجمعية بكافة اشكال حقوق الانسان: ابتداء بالحق بالحياة وانتهاء بالحرية في الحصول على المعلومات. من الحق في التعليم وحتى حرية الرأي.

تعمل الجمعية على حماية حقوق المواطن في اسرائيل والمناطق المحتلة. من الناحية التشريعية، عن طريق المبادرة ودعم مشاريع القوانين في مجال حقوق المواطن، ومن الناحية القضائية عن طريق مداولات في المراحل القضائية المختلفة، أغلبيتها أمام محكمة العدل العليا. يرأس الجمعية الكاتب الاسرائيلي، سامي ميخائيل.